ضمن سلسلة إجراءات لمعالجة انتشارها .. مجلس الوزراء:

٣٠ يوماً للفصل في قضايا الشيكات المرتجعة من تاريخ الإحالة

خادم الحرمين الشريفين في حديث مع ولي العهد في جلسة مجلس الوزراء في الرياض أمس. (واس)

الملك في حوار مع النائب الثاني في جلسة مجلس الوزراء في الرياض أمس. (واس)

واس - الرياض

أقر مجلس الوزراء في جلسة ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمس، عددا من الإجراءات لمعالجة ظاهرة انتشار الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد كاف لها.

وتضمنت الإجراءات، أن يصدر صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، قرارا باعتبار الأفعال المنصوص عليها في المادة ١١٨ المعدلة من نظام الأوراق التجارية موجبة للتوقيف.

وشملت الإجراءات ذاتها، بأن تتولى هيئة التحقيق والإدعاء العام التحقيق في جرائم الشيكات ورفع الدعوى العامة أمام الجهة المختصة بالفصل في تلك الجرائم كأي جريمة أخرى، وفقا لنظامها ونظام الإجراءات الجزائية، وأن على الجهة المختصة بالفصل في منازعات الأوراق التجارية إصدار قرارها في القضية التي تنظرها في ٣٠ يوما من تاريخ إحالة القضية إليها.

ودعت الإجراءات الجهة المختصة بالفصل في منازعات الأوراق التجارية إلى العمل على تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الشيكات، خصوصا إيقاع عقوبة السجن والتشهير في الصحف اليومية الصادرة في منطقة مرتكب الجريمة.

وأوكلت الإجراءات ذاتها إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، وضع إجراءات تنظم إصدار ورقة الاعتراض وتمنع البنك المسحوب عليه الشيك من المماطلة في إعطاء حامل الشيك ورقة اعتراض على صرف الشيك.

كما تضمنت الإجراءات، تشكيل لجنة في وزارة الداخلية تضم مندوبين من وزارات الداخلية، العدل، التجارة والصناعة، الاتصالات وتقنية المعلومات، إلى جانب مصلحة الجمارك، مؤسسة البريد السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي، لدراسة تفعيل المواد الخاصة بالعناوين في نظام الأحوال المدنية ونظام الإقامة ونظام السجل التجاري. وألزمت الإجراءات ذاتها كل مواطن أو مقيم أو مؤسسة أو شركة بوضع عنوان رسمي تنتج من المراسلة عليه الآثار القانونية، وأن يلتزم كل منهم في حالة تغير ذلك العنوان بتحديد عنوانه الجديد.

مباحثات ومشاورات

إلى ذلك، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات واللقاءات التي جرت في الأيام الماضية مع قادة الدول ومبعوثيهم، ومنها: المباحثات التي أجراها مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الوزراء اليمني الدكتور علي محمد مجور، منوها بعمق العلاقات الأخوية بين المملكة واليمن وحرص البلدين على تعزيزها وتنميتها.

وأطلع الملك المجلس أيضا، على المباحثات التي أجراها مع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، مقدرا ما تشهده علاقات البلدين من تطور وما أسفرت عنه الزيارة من توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون بين البلدين التي تجسد عهدا جديدا من الشراكة الإستراتيجية بينهما.

عربيا، استمع مجلس الوزراء إلى إيجاز من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام عن نتائج أعمال مجلس التنسيق السعودي اليمني في دورته التاسعة عشرة وما تم خلالها من اتفاقيات وبرامج تنفيذية ومذكرات تفاهم.

وأكد المجلس أن هذه الدورة تجسد حرص البلدين على استمرارهما في توطيد العلاقات وتميزها بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين المشتركة في مختلف المجالات.

وفي شأن عربي آخر، استمع مجلس الوزراء إلى إيجاز من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، عن نتائج أعمال الدورة الثانية لمجلس التنسيق السعودي القطري، ونوه بما شهدته من اتفاقيات ومباحثات بناءة تعبر عن عمق العلاقات بين البلدين وحرصهما على تطويرها وتنميتها في مختلف المجالات.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تناول المجلس مجمل التطورات والأحداث على الساحات العربية والإسلامية والدولية وفي مقدمتها الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأدان في هذا الشأن اقتحام الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود باحات المسجد الأقصى في مدينة القدس أمس الأول واشتباكها مع المصلين.

وأدان مجلس الوزراء أيضا، قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضم المسجد الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم إلى قائمة المواقع الأثرية التراثية الإسرائيلية، ومواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ حفريات متنوعة تحت أسوار القدس المحتلة. وأكد المجلس أن هذه الممارسات تعد استفزازا خطيرا لمشاعر المسلمين في كل أنحاء العالم، داعيا المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم في وجه هذه الممارسات وإرغام إسرائيل على التخلي عن ذلك وعن سياسة ضم الأراضي الفلسطينية بالقوة وتجاهل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتحدي إرادة المجتمع الدولي في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

موافقة وتعيين

من جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء على إضافة البند ٣٠٠٦٧٠٠٠ - (محضرات هلامية) معدة للاستعمال في الطب البشري أو البيطري كمادة تشحيم (تزييت) لأجزاء الجسم للعمليات الجراحية أو الفحوصات السريرية، أو كرابط ما بين الجسم والأجهزة الطبية إلى قائمة السلع المعفاة في التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشملت الموافقة، تطبيق استثناء البند الفرعي المحلي رقم ٨٤٨٦٤٠٩٩ من قائمة السلع المعفاة من التعريفة الجمركية.

ووافق مجلس الوزراء على تعيين كل من: أحمد بن فهد بن مارك المارك على وظيفة وزير مفوض في وزارة الخارجية، أحمد بن إبراهيم بن عبدالله الملحم على وظيفة وزير مفوض في وزارة الخارجية، المهندس محمد بن ناصر بن عبدالله الراجحي على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للمساحة والأراضي بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الشؤون البلدية والقروية.